نتائج الانتخابات الاسرائيلية
وضرورة استيعاب الدرس في الصفوف العربية

بقلم
عروة

الى وتشكل سافر ان الاحداث التي مرت بها اسرائيل حتى الانتخابات الاخيرة لم تؤد الى حلول جديدة تساهم في افراز السلام العادل في منطقتنا لما فيه مصلحة كافة شعوبها . ويتضح ايضا انه الذي تكتف فيه الاحزاب الاسرائيلية المختلفة مناوراتها لتشكيل الحكومة المقبلة . فان على الخريطة السياسية ايضا في الجانب المقابل ان تقوم مراجعة جدية وشاملة لحجم النهج الذي مارسته

الحكومات المتعاقبة في اسرائيل منذ قيامها وحتى الان ، وتحديد العطبات النهائية التي ادت الى تحول الاحزاب الاسرائيلية لتؤكد ان الاحزاب الاسرائيلية لم تعد قوته السابقة بل واصبح المحال التيارات العنصرية الف عنها ورقة طويل لتمارس تحت مظلة

اللامبالية والازمة والعزلة الدولية شبه المستقلة من بنية اسرائيل فيها العرب دولة يهودية وما الى المشاكل والطروحات في احداث تغيير ملموس من الضوء الفعلية.

فاعتنا الاكيدة ان يشكل بديلا للليكود الا هذا الباب ايضا نجد ان لم يستطع ان يحسم الامر الذي افشل احداثه في الاوساط الخطة واثبت صحة الحدثية.

دلت النتائج ايضا على قطاعات عريضة من في سياسة المعراخ الى قناعة بانه ليس الا انها تخبطت في ماحة اصواتها للكتل المختلفة الاخرى. على ذلك فقد خسر حزب في المئة من اصواته في والموشافات حيث تحولت هذه النسبة الى كتل اخرى.

اما الليكود فقد تمكن رغم كل الانتقادات التي وجهت اليه من المحافظة على قوته تقريبا فالفارق بين عدد مقاعده السابقة والحالية (٧) ليس فارقا حذريا وقد عدله الى الضعف في مواقع حزبية اخرى.

ومنطقيا . يدل ذلك على ان التيار الاستيطاني المتطلب والمتنكر لحل مشاكل المنطقة بموجب مبادئ العدل وما يضمن السلام للشعوب بل والذي يحمل على يديه وشم العنصرية هو الاقوى والارسخ وان التغيير المنتظر في اسرائيل لا يلوح في المدى المنظور في ظل استمرار الاوضاع الحالية ،وان هذا التغيير بحاجة الى عوامل اخرى جديدة من الضروري ادخالها الى ساحة الصراع.

فكل ما يدور الان من خلافات حول احقية وافضلية حزب على الاخر في تشكيل الحكومة وكافة الحلول التي طرحت من قبل قادة الاحزاب وصحافتها المتنافسة ما هي الا خلافات ثانوية وشكلية وسينتهي الامر بالتوصل الى تشكيلها بصورة او باخرى. والادلة واضحة ، فالجميع متفقون على انه لا توجد فروق جوهرية في الطرح السياسي لدى كافة الاحزاب الصهيونية فيما يتعلق بمستقبل المناطق المحتلة، وما بين الكتلتين الرئيسيتين والكتلتان تضمان علاقتهما مع الولايات المتحدة في مستوى لا يأتيه الباطل ابدا ، وتوجهاتها فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني وقيادته ومستقبله في الضفتين اما مصدر الخلاف الرئيسي الظاهر بينهما فهو الوضع الاقتصادي.

وللمعراخ في هذا المجال الحموي بالنسبة لسكان الدولة اجتهادات كثيرة وانتقادات اكثر اما الواقع الحقيقي فهو ان المعراخ سيجد نفسه يغوص في مستنقع التدهور الاقتصادي فيما لو وصل الى الحكم ولن تتمكن طروحاته وحلوله من انقاذ الوضع ومنع العاقبة فيه . ذلك ان ازمة الاقتصاد الاسرائيلي الاساسية تعد جذورها عميقا في ازمة النظام الراسمالي فيها وفي العالم الراسمالي الاوسع .ولن تجدي الخطوات التجميلية نفعا طالما ظلت التوجهات السياسية مصدر الصناعة ،ثابتة لا تتغير، وتغييرها يعني خروجا على كل الطروحات الصهيونية وهذا ما لا يملك المعراخ ان يفعله.

الوضع الاقتصادي المتدهور يمثل حافزا على تشكيل حكومة وحدة وطنية وفي حالة كهذه ستتمكن البرجوازية بتوجهاتها الموالية للراسمالية العالمية من تكثيف ضغوطها المشتركة على الجماهير الكادحة والطبقات الفقيرة والتي صوتت لهذه الاحزاب آملة بالتخلص من الوضع الصعب لتجد نفسها كالمستجير من الرمضاء بالنار.

وقد تدفع الحاجة الى ابتزاز المزيد من التنازلات والمساعدات والدعم من ريغان عشية الانتخابات الاميركية الى تشكل مثل هذه الحكومة الائتلافية الواسعة لتستمع بقوة التاثير والضغوط المطلوبين.

طروحات عديدة تسمع هذه الايام واحتمالات كثيرة . الليكود قد يتمكن من حسم سنة الاغلبية وتشكل الحكومة وقد يفلح المعراخ في ذلك. وقد يحل الخلاف حول قيادة حكومة وحدة وطنية تضم كافة الفوائم او العائتين الرئيسيتين بتسليم امر القيادة الى طرف ثالث "كمنزر وابرس" مثلا . الا ان كافة هذه الحلول لن تصمد لمدة طويلة بل ستكون عرضة للنقض في اي وقت.

وهناك احتمال آخر وهو الفشل في تشكيل حكومة جديدة في وقت قريب مما يتيح المجال امام الحكومة المستقيلة – بموجب الدستور – ممارسة مهمات حكومة انتقالية وتستطيع ممارسة صلاحياتها دون الحاجة الى موافقة الكنيست مما قد يطلق يدها في تنفيذ اجراءات اقتصادية قاسية لم يسبق لها مثيل.

ويلاحظ المراقبون ان ذلك يساهم في زعزعة الثقة بالنظام الذي استمر الى الان منذ تشكيل الدولة ، ويدفع في اتجاه سن قوانين جديدة تساهم في التمهيد لالغاء الرتوش الديموقراطية الباهتة من مثل تغيير النظام الانتخابي ليصبح من المطلوب ان تحصل الكتل الانتخابية على نسبة ٥ في المئة كحد ادنى من الاصوات لتتمكن من دخول الكنيست بدل نسبة ١ في المئة الحالية ، وذلك يؤدي الى استبعاد قوائم عديدة ويدفع ايضا الى احداث تحالفات وتكتلات جديدة دينية على الاغلب لتتمكن من المحافظة على وجودها ودورها في الحياة السياسة .

ان محمل المعطيات السابقة يحتم بالضرورة ان يدفع الاطراف العربية المختلفة الى اعادة النظر في سياساتها الموالية للاميركية والمتماوقة مع مشاريعها بحيث تتحد مسلكا جديدا . لم يعد هنالك من حاجة لبراهين على ضرورته وتمثل ذلك باتخاذ موقف صارم من السياسة الاميركية ووقف التعامل معها سياسيا واقتصاديا وتوثيق العلاقات مع الاصدقاء الطبيعيين والمدنيين للشعوب العربية ونحن على ثقة بان الشعوب العربية ستفرض ذلك عاجلا ام آجلا شاء حكامها او ابوا .

انه بغير ذلك لن يحدث تغيير حذري في ميزان القوى في المنطقة وهو الامر الاساسي لاحداث التغيير المطلوب على مسيرة الاحداث ، ان الطروحات المتخاذلة والمتهاونة التي رددها ويرددها اليمين العربي ساهمت فعليا في زيادة نفوذ الاوساط اليمينية واتساع تاثيرها في اسرائيل وان وقف مثل هذا التوجه يعني مساهمة اولية في اضعاف هذا اليمين وتعطيل رئة اخرى يتنفس بها حاليا .

الانتصار / الحزب الشيوعي المصري :
مهمات النضال من أجل التغيير

عن مجلة "النهج" العدد الثالث

تحت هذا العنوان ، كتبت صحيفة "الانتصار" لسان حال الحزب الشيوعي المصري مقالا تطرقت فيه الى الاوضاع التي تمر بها مصر وآفاق تطورها ،ونقتطف هنا اهم ما جاء فيه :

ان السياسات في مصر كما يجري على الساحة العالمية والعربية ، فخط التصعيد والتوتير ينعكس ايضا على الارض ، وبذلك فان للعجز البادي على الدوائر المصرية الحاكمة وعدم القدرة على الحسم في سياسة التعامل الخاضع للابتزاز امرا واقعا لا يمكن

اننا في تبنينا تقديم تحليل لما في هذه العجالة لمجمل النظام المصري وانما نحاول فقط بتلمس بعض الجوانب

ان القضية لم تزل محورا للصراع ايضا.

ولم تزل سيدة الموقف ولا احد يستطيع ان ينكر ان حتى المدافعون بحماس عن سياسات النظام يعترفون بهذه الحقيقة ويبررونها بالشرط الساداتي مع امريكا كان اعمق وافدح من ان يسهل اقتلاعه في يوم وليلة واحيانا اخرى بان امريكا هي مصدر الخبز والسلاح والتمويل وانه لا فكاك.

وامريكا لم تزل مصممة على ان تدق اقدامها في ارض الوطن مدركة ان احكام قبضتها على مصر تعني الهيمنة على مجمل المنطقة وعلى القسم الاكبر منها.

الا ان الصراع بين اطراف النظام – ولكي يصبح الامر واضحا – لا يدور حول مسالة تبعية ام لا تبعية وانما يدور حول نوعية وكم ومدى الالتزام بمخطط التبعية. وكما قلنا فان هؤلاء الذين يحاولون تعديل مسار التبعية والتخفيف من حدته يقولون صراحة بعجزهم عن التمرد على المخطط الامريكي بسبب ارتباطهم الاقتصادي الوثيق واحتياجاتهم المالية والعسكرية للولايات المتحدة ، ومن ثم تصبح قدرتهم على المناورة وخاصة في ظل تشدد السياسة الامريكية واصرارها على فرض كامل هيمنتها قدرة محدودة خاصة وانها لا تستند الى اي عمل شعبي وجماهيري.

ثانيا – حول مقولات التغيير ومقاومة الطفيلية والفساد :

ان نخطئ كثيرا اذا توهمنا ان الطفيلية ونفض الايدي منهم ، فالعكس صحيح ، فالممارسة الواقعية الواقعية اثبتت ان الانشطة الطفيلية والدخول الطفيلية تمتد عبر شبكة هرمية الشكل لتبدأ من قمة قوامها التعاملات المصرفية غير النظيفة والعمولات والسمسرة والاستيراد بدون تحويل عملة وعشرات غيرها من عمليات المضاربة والتهريب والاتجار في السوق السوداء.. وتصل قاعدتها احيانا الى الريف حيث دخول توفرت من الهجرة ومن تبوير الارض الزراعية والاتجار فيها كاراضي للاسكان.

وهي تمتد من اعلى قمة الهرم سياسيا من الحكم وقيادات مجلس الشعب الثوري وكبار المسؤولين لتصل حتى القرية فتشمل احيانا اعضاء المجالس الشعبية واعضاء لجان الحزب الحاكم واقارب واصهار وشركاء اعضاء مجلس الشعب وهكذا يصبح الفساد شريعة لهذا النظام وتمتد جذور الفساد عميقة، كان يريد ان ينهب القدر المستطاع على حساب افقار الجماهير وحرمانها من ابسط حقوقها ومصالحها.

ان هذا الواقع المرير لا بد له ان ينعكس في خطين متوازين :

اولهما : ان القول السطحي بالتغيير امر غير ممكن وسرعان ما يتحول الى شعارات جوفاء فالتغيير لا بد وان يشمل مجمل السياسات التي تفتح منافذ الربح الطفيلي على مصاريعها ولا بد له وان يمتد عميقا حتى يطهر الاداة الحكومية والاجهزة الادارية واولا وقبل كل شيء اجهزة الحزب الحاكم من تلك العناصر التي استشرى الفساد في صفوفها حتى النخاع.

والامر ليس سهلا .. لكن لا مخرج آخر.

ومن هنا نعود فنكرر المقولات التي رددناها منذ اليوم الاول لحكم الرئيس مبارك ومنذ ان رفع شعارات التغيير ، نعود فنكررها معلنين ان التغيير ليس شعارا ، بل هو ليس صراعا علويا ومنحصرا بين افراد يقولون به وآخرين لا يريدونه لكنه معركة اجتماعية واقتصادية وسياسية شاملة لا يمكنها ان تبدأ ولا ان تحقق ايا من اهدافها بغير ان تصبح الجماهير صاحبة المصلحة في التغيير طرفا اساسيا فيها.

وثانيهما : ان الجماهير ان علقت امالا عريضة على شعارات التغيير قد بدأت بحكم معاناتها اليومية والحلية تفقد هذه الامال وبدأت تشمر عن سواعدها لتنال حقها بيديها .. ان الحركة العارمة وسط جماهير الشعب تمتد وتتشعب وتشمل مجالات متعددة اضرابات – اعتصامات مقاطعة انتخابات مجلس الشورى – اتساع العمل الجبهوي – الاستجابة الجماهيرية لحملة المليون توقيع . وعشرات غيرها من المظاهر.

وهكذا فان جماهير الشعب المصري وتحت قيادة واعية تتحرك في كل يوم خطوة جديدة باتجاه الامساك بزمام الامور والتحرك المباشر لتصحيح الاوضاع.